الأنباء
الاثنين 19 سبتمبر 2011

الأمن رفض دخول الكاميرات إلى مجمع الوزارات فتجمع النقابيون على أبوابه

أحد الإضرابات.. «القانونيين» في إضراب مفتوح و«العدل» تمهل العفاسي حتى 16 أكتوبر

د.ضيف الله أبورمية حضر إضراب القانونيين (كرم ذياب)

القانونيات أضربن أيضا

نفّذت نقابتا القانونيين والعدل اضرابهما صباح امس الاحد بمجمع الوزارات ومختلف الجهات الحكومية حيث طال الاضراب مقر قصر العدل ومجمعات المحاكم ومختلف الجهات القانونية خارج مجمع الوزارات.

وأعلنت نقابة القانونيين ـ على لسان رئيسها خلال اعتصام نفّذته امام مجمع الوزارات امس بعد منع الامن دخول المصورين الصحافيين وكاميرات التلفزيون الى داخل المجمع ـ ان النقابة دخلت اضرابا مفتوحا حتى تستجيب الحكومة لمطالبهم وأبدوا عدم ممانعتهم في الجلوس مع الحكومة لنيل مطالبهم.

وأكد النائب د.ضيف الله أبورمية دعمه للاضراب الذي دعت له نقابة القانونيين بسبب الظلم والذي وقع عليهم وعدم مساواتهم بزملائهم العاملين في النيابة والفتوى والتشريع والتحقيقات.

وشدد أبورمية على ضرورة انصاف الحقوقيين في وزارات ومؤسسات الدولة لإنصافهم، مبينا ان عدم انصاف المواطنين العاملين من قبل الحكومة ادى الى الاضرابات العمالية، وبالتالي يجب مساواة جميع العاملين كل حسب تخصصه والتعامل معهم وفق مسطرة واحدة تحقيقا لمبدأ العدل والمساواة.

وطالب الحكومة بالاعتذار الرسمي بسبب تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد عندما اكد الاستعانة برجال الداخلية والدفاع لمواجهة الاضرابات العمالية.

بدوره قال رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عبدالرحمن السميط «يؤسفني جهل بعض المسؤولين بالعمل النقابي الذي دفعهم الى محاولة منع الاضراب عن العمل بصورة مستفزه بالرغم من شرعية الاضراب».

وأكد السميط دعم اضراب القانونيين وعدم الرغبة في وصول الأمور الى التأزيم، غير اننا نأمل انصافهم ومساواتهم بالعاملين في «الفتوى والتشريع» والنيابة والتحقيقات.

من جانبه قال رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان ان جميع القانونيين التزموا بالاضراب الذي نعتبره وسيلة وليس تحديا لجلب حقوق القانونيين.

وأكد ان حقوق القانونيين سلبت في 52 جهة قانونية، حيث تم منحهم مسمى باحث قانوني، مبينا ان هذا المسمى لا يتفق وشهاداتهم لذلك نطالب مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية منحهم مسمى محام الذي يتفق مع شهادات الحقوق الحاصلين عليها وطبيعة العمل الذي يمارسونه.

وأوضح ان زمن الاقطاع انتهى، «فوكيل العدل يتوعد ويهدد القانونيين، حيث اتلف لوحات الاضراب وحاول إرغام البعض على العمل، تسجيل اسماء المضربين وطالب وزير العدل د.محمد العفاسي بمحاسبة وكيل وزارة العدل وأي مسؤول يحاول إجهاض الاضراب.

من ناحيته أكد عضو نقابة القانونيين الشيخ مبارك الصباح ان الدستور والقوانين الدولية كفلت للعاملين حق الاضراب، رافضا لغة التهديد والوعيد ضد الموظفين المضربين عن العمل حتى لا تقع الكويت ضمن الدول التي لا تحترم الحريات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

أبورمية: أطالب الحكومة بالاعتذار الرسمي بسبب تصريح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد عندما أكد الاستعانة برجال الداخلية والدفاع لمواجهة الإضرابات العمالية

ورفض الصباح ما جاء على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد في لقاء «الراي» تعليقا على اضراب القانونيين، واصفا إياه بأنه وزير غير حيادي، مطالبا استبعاده من مجلس الخدمة المدنية.

ودعا الحكومة الى إعادة حساباتها في المطالب النقابية لتحقيق العدالة بين جميع موظفي الدولة، مؤكدا استمرار الاضراب عن العمل حتى تتحقق مطالب القانونيين العادلة.

وخلص الصباح الى مطالبة الحكومة باحترام الدستور، مؤكدا عدم عمل القانونيين بغير مسمياتهم، موضحا ان من يقول «ان الدستور في جيبه» بان الدستور ومذكرته التفسيرية في أعين القانونيين وموظفي الدولة.

من جهته أبدى مدير عام الحملة الاعلامية في نقابة العاملين القانونيين احمد الكندري استغرابه من دعم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد زيادات الفتوى والتشريع وتجاهله التام لمطالب القانونيين المسلوبة.

وأكد عدم شرعية اضراب العاملين في الفتوى والتشريع والمحققين آنذاك لعدم وجود مظلة نقابية، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد المضربين، الامر الذي يبين ان الحكومة تكيل بمكيالين.

ودعا الكندري الحكومة الى الجلوس مع نقابة القانونيين على طاولة الحوار والاستماع الى مطالبهم، مستنكرا في الوقت نفسه تصرف وزارة العدل بتسجيل اسماء القانونيين المضربين عن العمل وترهيبهم، مطالبا بإجراء تحقيق رسمي بهذا الشأن.

ثمن المنسق العام لحملة قانونيين بلا حقوق محمد القريفة حالة التعاون والتعاضد والالتزام الجماعي التي عمت وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة في اضراب قانونيي الدولة امس، لافتا الى ان القانونيين قدموا أروع صور التكاتف تعبيرا عن تمسكهم بمطالبهم وإصرارهم على المطالبة بها بعيدا عن حدوث اي فوضى في العمل.

وأكد القريفة ان إضراب الآلاف من القانونيين في جميع وزارات ومؤسسات الدولة على الصورة التي شهدها العالم من خلال وسائل الإعلام امس تعكس مدى الظلم الذي يتعرض له القانونيون بسبب التفرقة الواضحة التي احدثتها الحكومة بين القانونيين من اصحاب المؤهل والتخصص الواحد والتي تعزز التضارب الواضح في الموقف الحكومي الذي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في توسعة فجوة الأجور بين العاملين مبينا انه من غير المقبول ان تحرم أكثر من مجموعة وظيفية من حق تحصل عليه أخرى تحمل نفس المؤهل وتعمل في نفس التخصص دون سبب منطقي، اذ ان مثل هذه الإجراءات غير المنظمة توقع الظلم بين موظفي القطاع الواحد.

وشدد القريفة على ان الاعتصام والاضراب هو حق مشروع للعمال كفله الدستور ونصت عليه القوانين العمالية المرعية، وضمنته الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت، وهو بالتالي حق لا يمكن المساس به بأي شكل من الاشكال، ولن يسمح قانونيو الدولة بأن تمس بهذا الحق اي جهة كانت، لافتا الى حق القانونيين المشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي جهة او شخص يعمل على اجهاض تحركاتهم في طريق الحصول على حقوقهم المتمثلة في تعديل مسمياتهم الوظيفية وإقرار كادر خاص يتناسب وحجم المهام الملقاة على عاتقهم ويجعلهم يتساوون مع نظرائهم من اصحاب التخصص والمؤهل الواحد في هيئة الفتوى والتشريع والإدارة القانونية بالبلدية.

وأكد القريفة ان القانونيين مستمرون في اضرابهم حتى تهتم الحكومة بمطالبهم لافتا الى ان الاضراب حق مشروع لهم خاصة بعد الإصرار الحكومي على تجاهل مطالبهم، مستطردا «لن نتخلى ولن نتنازل عن الاضراب تحت أي ظرف من الظروف وبأي شكل من الاشكال، حتى تستجيب الحكومة لمطالب الآلاف من قانونيي الدولة محذرا من اسلوب القمع والترهيب الذي قد ينتهج لمواجهة تحركات القانونيين المحقة والمشروعة، مشيدا بالدعم النيابي للاضراب الذي نظمه القانونيون امس للمطالبة بحقوقهم المهضومة. وأشار القريفة الى ان القانونيين سلكوا جميع الأطر القانونية الودية ولكن لم يلاقوا أي اهتمام لاعتماد الكادر الخاص بهم مضيفا أن الدستور الكويتي حرص على تأكيد مبدأ المساواة في عدد من نصوصه باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات جميعا، ودعامة من دعامات المجتمع وميزانا للعدل والإنصاف، كما أكد على أن يتمتع المواطن في الكويت بالأمن والطمأنينة، وينعم مع باقي المواطنين بالمساواة في الحقوق والواجبات في إطار روابط قائمة على عدالة اجتماعية شاملة قوامها تكافؤ الفرص أمام الجميع.

● أسامة أبوالسعود

قانونيو «الشؤون» غادروا مكاتبهم.. والأكثر تأثراً «علاقات العمل»

امس جميع الادارات القانونية وفي جميع قطاعات الشؤون كانت خاوية لا احد داخل مكتبه، الجميع متغيب التزاما بالاضراب الذي دعت له نقابة القانونيين، والابرز كان تعليق جميع القضايا العمالية المنظورة امام لجنة المنازعات والتي كانت محددة لها مواعيد لمثول طرفي النزاع امام المحققين امس، والتعليق لم يحدد موعدا جديدا للقضايا، الامر الذي اوجد جوا من التململ والاستغراب من قبل اصحاب القضايا.هذا وبيّن مصدر ان جميع القضايا التي كان مقررا البت فيها اليوم (أمس) سيتم تحديد موعد لها قريبا وسيتم تبليغ اصحاب الشأن به لاحقا، علما ان ادارة منازعات العمل فرغت من الموظفين باستثناء مراقب الادارة الذي ابى الا ان يتواجد لتسهيل مصالح المراجعين.

اما بالنسبة لقطاع الشؤون القانونية فمكاتبه فرغت بالكامل ولم نجد اي موظف وجميعهم وحسب مصدر ذهبوا الى وزارة العدل للوقوف الى جانب زملائهم القانونيين المتواجدين في «العدل».

● بشرى شعبان

رصدنا أسماء المضربين وستتم إحالتهم إلى التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم

الماجد: فوجئت بإضراب القانونيين.. وسألت: أين مطالبكم التي لم نحققها حتى تضربوا عن العمل؟

برحابة صدر استقبل وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد جموع الصحافيين بمكتبه لتوضيح الحقائق، مشيرا الى انه فوجئ بإضراب نقابة القانونيين، وبسؤاله الموظفين عن سبب إضرابهم، قالوا لم تنفذوا مطالبنا، فسأل متعجبا: وما هي مطالبكم التي لم ننفذها؟ فقالوا اننا متضامنون مع نقابة القانونيين التي تطالب بالمسمى الوظيفي، فرد الماجد: اذن لم تعرضوا علينا أي مطالب فلا داعي للإضراب ولأن النقابة ليست نقابة وزارة العدل.

ووصف الماجد الاضراب بأنه غير قانوني، مؤكدا ان أي موظف اضرب عن العمل سنتخذ بحقه الإجراءات القانونية، لافتا الى انه تم التعامل مع مطالب نقابة وزارة العدل من خلال دعمهم ومطالبة جميع الجهات المختصة، وخلال اجتماع عقدناه مع مجلس إدارة نقابة العدل قمنا بإقناعهم بتعليق الإضراب.

وبين ان النقابة قدمت مطلبا خطيا يوم الاربعاء الماضي، حيث حظي بدعم ومباركة وزير العدل د.محمد العفاسي فور عودته من السفر.

وأضاف الماجد قائلا: يفترض ان تتقدم نقابة القانونيين بمطالبهم قبل الدعوة الى الاضراب، وفي حال عدم تلمسهم بالتعاون من قبلنا، فعندها يضربون عن العمل، مؤكدا دعمه لنقابة العدل شريطة عدم تعطيل مصالح الناس».

وأعلن عن تشكيل لجنة مختصة من اجل مسميات القانونيين الوظيفية، لرفعها الى ديوان الخدمة للنظر بها.

وأكد على ان العمل لم يتوقف بسبب الاضراب وقد يكون تأخر بعض الشيء، مشيرا الى وجود خطط بديله تم من خلالها تسيير العمل دون تعطيل.

وحول الإجراء القانوني المتبع ضد المضربين، أفصح عن رصد أسماء المضربين عن طريق مديري الإدارات، على ان تتم إحالتهم إلى التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

هذا وأعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة العدل عن تعليق الإضراب للعاملين بالوزارة الى يوم 16 أكتوبر المقبل وذلك على خلفية اجتماعه بالوكيل الماجد الذي ابدى تفهما كبيرا لمطالبهم ونقل لهم دعم الوزير العفاسي لتلك المطالب المشروعة.

● أسامة أبوالسعود

عبدالعزيز الماجد متحدثا للزميل أسامة أبوالسعود

العنزي: إضراب الجمارك 10 أكتوبر والخدمة المدنية يتحمل المسؤولية

حذر رئيس نقابة العاملين بالادارة العامة للجمارك احمد عقلة العنزي مجلس الخدمة المدنية من ان صبر النقابة وموظفي الجمارك نفد، وطفح الكيل بسبب استمرار تجاهل المجلس لحقوق موظفي الجمارك وعدم اقرار كادرهم، وأكد ان المماطلة والتسويف وسلب حقوق موظفينا والعبث بها ستكون لها نتائج وخيمة، مشيرا الى ان مجلس النقابة ومعهم موظفو الادارة سئموا وملوا من طول بقاء الكادر حبيس ادراج المسؤولين المتقاعسين عن اداء دورهم في خدمة الوطن والمواطن.

وأضاف ان النقابة تحملت مسؤولية التفاهم خلال الفترة الماضية ولم تلجأ للتصعيد رغم قدرتها على ذلك «لاننا لسنا دعاة تأزيم» وقال ان الاضراب الذي قرر مجلس الادارة تحديده يوم 2011/10/10 ليس غايتنا وانما هو وسيلة لتحقيق مطالبنا واقرار حقوقنا وكادرنا، وشدد على عدم التهاون حتى اقرار حقوقنا حسب الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية منظمة العمل الدولية 78 لسنة 1947 وصدقت عليها الكويت سنة 1961 واتفاقية منظمة العمل العربية 98 وصدقت عليها الكويت سنة 2004، وفي ذلك اليوم سنصرخ لنسمع صوتنا لمن لا يحترم لغة الحوار.

ولفت الى ان مجلس النقابة ورجال الجمارك حريصون على امن واقتصاد وطننا الكويت، وعلى من اوصلنا الى هذه النقطة تحمل تبعات ما سيلحق من ضرر بالاقتصاد الوطني، واستنكر دور مجلس الخدمة المدنية في عدم اقراره الكادر، خاصة ان اعداده جاء بعد دراسات مستفيضة، متوافقة مع جميع الشرائح الوظيفية، وتم اعتماده من مدير الجمارك، وهو الجهة المختصة بذلك استنادا الى نص المادة رقم 120 من القانون رقم 10 لسنة 2003، وعليه فان الكادر اصبح حقا مكتسبا ومستوفيا لجميع اركانه القانونية ولا حاجة للمزايدة عليه او الطعن فيه، وسنستمر في مسيرتنا مستندين الى مقولة صاحب السمو الأمير «ان لم تأخذوا حقوقكم فلا خير فيكم».

وتساءل العنزي مخاطبا مجلس الخدمة المدنية: لماذا المماطلة والتأخير؟ ولماذا لا تحترمون لغة الحوار، بتجاهلكم مطالبنا، عندما جعلتم راتب موظف الجمارك الكويتي هو الاقل بين نظرائه في المنظومة الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي، وماطلتم بحقوقنا حتى بتنا نخشى على المؤسسة الجمركية من الضياع.

وأكد رئيس النقابة أنهم ماضون قدما في الاعداد للاضراب حتى اقرار الكادر، وقال ان مجلس ادارة النقابة في حالة اجتماع دائم وقرر دعوة الاخوة والاخوات موظفي الجمارك لاجتماع طارئ في الساعة 6,30 من مساء الاثنين 26 الجاري، لتفويض مجلس الادارة بعقد الاضراب الذي تقرر يوم الاثنين 10 اكتوبر. وأشار العنزي الى ان مجلس الادارة يتشرف باعتبار هذا البيان مثابة دعوة خاصة لكل موظف في الادارة العامة للجمارك، رجالا ونساء، على اختلاف مسمياتهم من موظفين ومسؤولين وفي مختلف مواقع عملهم، للحضور والمشاركة في الاجتماع.

أحمد العنزي

المغربي: إضراب «العلاج الطبيعي» للوصول إلى حقوقنا.. وسيكون قريباً

أعلن رئيس جمعية العلاج الطبيعي د.شاكر المغربي عن اتخاذ قرار الاضراب للوصول الى حقوقنا اسوة بالعاملين في القطاع النفطي، مشيرا الى انه يتطلب منا الوقوف وقفه جادة للحصول على حقوقنا التي طالبنا بها اكثر من مرة ولكن للاسف لم تلبى مطالبنا. وذكر خلال اجتماع الجمعية الذي حضره عدد من اخصائيي وفنيي العلاج الطبيعي لاتخاذ قرار الاضراب مساء امس: انه كان له اتصالات على مستوى قياديي الدولة، مشيرا الى انه خلال هذه الاتصالات تم تطميننا ان هناك توجها عاما لدراسة الكوادر ومن ثم رفعها لانها مستحقه. وبين انه سيتم الاتفاق على يوم الاضراب وماذا كان سيشارك اخصائيو العلاج الطبيعي مع اخوانهم المضربين من الاداريين وفنيي المختبرات، موضحا انه تم تكليف لجنة من 18 شخصا من الرجال والنساء اخصائيي العلاج الطبيعي لتوصيل رسالة الى اخصائيي العلاج الطبيعي او فنيي العلاج بعدم الاضراب في الاماكن الحساسة كالعناية المركزة وغيرها، وذلك لاننا نضع مصلحة المريض نصب اعيننا فضلا عن ان دورنا انساني. وأكد ان هدفنا من الاضراب توصيل رساله للمسؤولين بمطالبنا وبأهمية مهنتنا الانسانية التي يجب احترامها واعطاؤها حقوقها بأسرع وقت ممكن. وكشف عن اجتماع يوم الثلاثاء المقبل لتحديد يوم الاضراب وتحديد الآلية والخطة للاضراب، مبينا اننا لسنا دعاة مشاكل، ولكننا نريد حقوقنا فقط اسوة بالكوادر والمهن الاخرى.

من جانبه، اكد مدير ادارة خدمات العلاج الطبيعي د.نبيل حنيف انه لا يلوم العاملين في مهنة العلاج الطبيعي على الاضراب وذلك بسبب اقرار كوادر سابقه كان لهم الحق في ان يقر كادرهم معهم، مشيرا في نفس الوقت الى اننا نؤيد حقوقهم ولكن نضع ايضا مصلحة المرضى نصب اعيننا لان مهنة العلاج الطبيعي مهنة انسانية، متمنيا ألا يتأثر المرضى من هذا الاضراب. واوضح ان المسؤولين في الوزارة مع اقرار كوادر اخصائيي العلاج الطبيعي، لكن الأمر يعود الى مجلس الخدمة المدنية لاقرارها وليس إلى الصحة التي سعت مشكورة في مخاطباتها لإقرار الكادر.

● عبدالكريم العبدالله

المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات ينظمون اعتصاماً أمام مكتب وزير المالية

يعتزم المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات العاملون بقطاع الرقابة المالية بوزارة المالية تنظيم اعتصام امام مكتب وزير المالية سيتم تحديد موعده في غضون الايام القليلة المقبلة وذلك للمطالبة بمساواتهم بنظرائهم من العاملين بديوان المحاسبة، وكذلك للمطالبة باستحقاقاتهم المالية التي قامت الوزارة بسحبها منهم دون وجه حق.

ويأتي هذا التحرك ضمن سلسلة من التحركات التي قام بها المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات لرفع الظلم الذي وقع عليهم نتيجة للإجراءات التي قامت بها الوزارة بحقهم وذلك بتحجيم دورهم الرقابي وسحب العديد من الامتيازات المادية والوظيفية التي كانوا يتمتعون بها في السابق، بالإضافة الى عدم تنفيذ ما جاء ضمن خطة التنمية للسنة المالية 2011/2010 والتي نصت على إقرار كادر مالي خاص بالرقابة المالية، الأمر الذي أدى الى حالة كبيرة من الاحباط في اوساط المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات مما كانت له آثار سلبية تمثلت في التسرب الكبير من تلك الشريحة الهامة والحساسة بوزارة المالية.

وتهدف الرقابة المالية التي يمارسها المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات الى حماية الاموال العامة والرقابة على الميزانية العامة للدولة ايرادا وانفاقا وذلك بضمان تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح المالية كما تقوم بمنع ارتكاب المخالفات المالية والتجاوزات التي تقع بها الجهات الحكومية والتأكد من صحة وسلامة المعاملات المالية الحكومية وان الاعمال تسير ضمن الخطة وانها تؤدى بأفضل الطرق، حيث انها تعتبر رقابة مانعة لحدوث المخالفات وخط الدفاع الأول عن المال العام كونها رقابة مسبقة.

وتعتبر وظيفة المراقب المالي من المهن الفريدة وذات الطابع الخاص، حيث انها تتكون بالكامل من كوادر وطنية، جامعية، مهنية، ذات خبرات متميزة في مجال الرقابة والمحاسبة والمراجعة والتدقيق، والذي يعتبر بمنزلة اكاديمية وطنية متخصصة في المحاسبة والرقابة المالية اضافة الى ما اكتسبته من خبرات متميزة في الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية عبر السنوات.

وتأتي هذه المطالبات من قبل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات في ظل الاهتمام الكبير الذي أولاه اعضاء مجلس الأمة لدورهم في الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المالية 2012/2011 والتي اقرت من قبل المجلس بوجود عدد من التحفظات والتوصيات كان ابرزها ما جاء بجلسة المجلس بتاريخ 2011/6/28 حيث اقر المجلس توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي والتي منها تفعيل دور المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات بوزارة المالية بهدف احكام الرقابة المالية المسبقة على تنفيذ ميزانية الدولة وميزانيات الجهات الخاضعة لهذا النظام ومنحهم الحوافز والصلاحيات التي تساعدهم على تأدية عملهم بهدف تحقيق الرقابة الفاعلة لوقف الهدر المالي والتجاوزات، إلا ان هذا الاهتمام من قبل مجلس الأمة قوبل من وزارة المالية بمزيد من التهميش لدور المراقبين وسحب الحوافز المالية عوضا عن منحهم اياها.

وقد جاءت هذه الخطوة من قبل المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات ضمن سلسلة من الخطوات التصعيدية المزمع القيام بها لتفعيل دورهم والمطالبة باستحقاقاتهم المالية والوظيفية، وذلك في حالة عدم استجابة وزارة المالية لمطالبهم.